

تقدير موقف حول

قرار عدم التعامل مع الإصدار النقدي الجديد وتدابيراته



ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN

فريق الاطلاعات الاقتماديه - اليمن

نسعى من خلال هذا الورقة " تقدير موقف " لاستعراض خلفية القرار وتداعياته على الصعيد الإنساني والاقتصادي والسياسي وتقديم خلاصة لهذه القضية الهامة والتي سنلقي بظلالها على مجمل التطورات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

• الحالة:

يواجه اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم حيث يفتقر معظم السكان في اليمن إلى الغذاء والدواء الكافي ويتعرضون لأنواع شتى من الأمراض والابوئة التي يموت بسببها المئات شهريا ويقف عشرة مليون مواطن يمني على بعد خطوة واحدة من المجاعة¹ في حين يعاني ربع سكان اليمن من سوء التغذية معظمهم يعانون من سوء التغذية الحاد. وفي ظل هذه الوضع الإنساني المتردي جراء الحرب التي يتجاوز عمرها أربعة أعوام فقد تشكلت حالة من الفوضى الاقتصادية وسوء الإدارة وهشاشة في الخدمات وازدواجية في السلطات والصلاحيات دفع ثمنها الاقتصاد اليمني بصورة عامة والقطاع الخاص على وجه الخصوص.

ونتيجة لكل ذلك فقد تراجعت الكثير من مؤشرات الاقتصاد اليمني وأصيب الاقتصاد اليمني بالانكماش الحاد بنسبة تراكمية للنتائج المحلي الاجتماعي قدرها ٣٩٪ مقارنة مع ٢٠١٤م² كما تأثر القطاع المصرفي بصورة مباشرة وهو ما انعكس على سعر العملة وما نتج عنه من تضخم في أسعار السلع انعكس بشكل مباشر على حياة الناس إذ أن ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة معينة ينعكس بصورة مباشرة على مستوى التضخم وارتفاع الأسعار.

ولعل واحدة من أهم مظاهر تلك الفوضى الاقتصادية التي تشهدها اليمن القرارات العشوائية التي تتخذها أطراف الصراع في قطاعات في غاية الأهمية كالقطاع المصرفي، واقحام القطاع المصرفي في الصراع الدائر في اليمن اذ تستمر حالة الازدواجية في إدارة البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن ويتم إصدار قرارات تؤدي في مجملها إلى مزيد من القيود على النشاط الاقتصادي وتفاقم التحديات.

ويشكل القرار الأخير للبنك المركزي في صنعاء منع تداول الإصدار النقدي الجديد والبدء بإجراءات استبدالها خطوة تقود إلى مضاعفة المعاناة التي يعيشها المواطن جراء الحرب وتداعياتها السلبية وتنعكس مباشرة على حياة المواطنين اليمنيين لاسيما وأن اليمن يعتمد على احتياجاته من الغذاء والدواء من الخارج بنسبة تفوق ٩٠٪ وبتكلفة تصل إلى ٢.٥ مليار دولار سنويا³، وبالمقابل فإن الخطوات غير المدروسة التي اتبعتها البنك المركزي في عدن والمتمثلة في الاستمرار بضح كميات من فئات الإصدار النقدي الجديد من العملة لتغطية النفقات الحكومية قد ساهمت في تراجع سعر الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى.

وبالتالي فإن قرارات من هذا النوع تجعل حياة الملايين من الناس معرضة لخطر المعاناة جراء عدم الحصول على الغذاء والدواء لاسيما إذا كانت العملة القديمة غير كافية لتلبية احتياجات القطاع التجاري لمبادلتها بالدولار والعملات الصعبة الأخرى من أجل الاستيراد ناهيك عن الخسائر الكبيرة التي سيتكبدها جراء هذا القرار.

ونسعى من خلال هذا الورقة " تقدير موقف " لاستعراض خلفية القرار وتداعياته على الصعيد الإنساني والاقتصادي والسياسي وتقديم خلاصة لهذه القضية الهامة والتي سنلقي بظلالها على مجمل التطورات الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة.

1 - خطة الاستجابة الانسانية، الصادرة عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية بالنيابة عن الفريق القطري الإنساني والشركاء، ص ٥.

2 - اليمن تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، صادر عن البنك الدولي، شتاء ٢٠١٩م، ص ٢.

3 - بيان للغرفة التجارية الصناعية في عدن صادر بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٩م شوهه بتاريخ ٠١/٠١/٢٠٢٠م.

• نبذة تاريخية:

يعد استقرار العملة شرط أساسي لاستقرار معاملات الناس في إطار النشاط الاقتصادي على مستوى البلد وأيضاً في التعامل الخارجي بين الدول، كما ان اضطراب سعرها يتسبب في حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي حيث يخسر المتعاملين بها جزءاً كبيراً من ثروتهم كما تتضخم أسعار السلع وتضطرب المعاملات التجارية في الأسواق وينتج عن ذلك اختلالات في الشأن الاقتصادي ككل.

ولذا فإن أحد الوظائف الأساسية للبنك المركزي في الدولة هو العمل على إدارة سياسة نقدية تعمل على استقرار سعر العملة والحفاظ على التوازن بين العرض والطلب.

ونتيجة للحرب الدائرة في اليمن فقد شهدت العملة اليمنية إضرابات متكررة حيث تراجعت بنسبة ٤٣٪ 4 خلال الأربع السنوات الماضية، كما حدثت عدة أزمات في العملة المحلية والأجنبية الأمر الذي عكس ضعف السياسة النقدية القادرة على إدارة القطاع المصرفي وفقاً لمتطلبات السوق وما تتطلبه مقتضيات النشاط الاقتصادي في البلد.

وبالإضافة إلى التراجع في سعر الريال اليمني خلال السنوات الأربع الماضية فقد شهد الريال أزمات متعددة بعضها يتعلق بزيادة الطلب على العملة المحلية لاسيما مع لجوء عدد كبير من المودعين إلى سحب إيداعاتهم من البنوك وتحويلها إلى عملات أجنبية أو إنفاق مدخراتهم لمواجهة تكاليف الحياة المتزايدة جراء الحرب وتراجع مستوى الدخل.

لمواجهة تلك الظاهرة قام البنك المركزي اليمني في صنعاء في منتصف ٢٠١٦م بضخ كميات النقود المحلية المخزنة لديه بمقدار ٤٠٠ مليار ريال بالإضافة إلى إعادة كمية النقود المجهزة للإتلاف للتداول ورغم ضخامة المبلغ حينها إلا أن الطلب كان أكبر من السيولة في السوق لاسيما عقب قرار تعويم استيراد المشتقات النفطية من قبل سلطات صنعاء في يوليو ٢٠١٥م 5 بالإضافة إلى تلف جزء كبير من العملة المحلية حيث ارتفعت حجم النقود التالفة إلى 18 مليارات 171 مليون ريال خلال العام ٢٠١٤ فقط، علماً بأن العمر الافتراضي للعملة المحلية هو ١٨ شهراً وكانت آخر عملية إصدار للعملة اليمنية في ٢٠١٢م.

وأدت أزمة السيولة حينها إلى التحول نحو السوق الموازية لبيع وشراء العملة بعيداً عن القطاع المصرفي حيث لجأ المضاربين بالعملة إلى تخزين كميات كبيرة من النقود خارج البنوك.

وبالمقابل فقد قام البنك المركزي في عدن بالإصدار النقدي الجديد خلال الأعوام ٢٠١٧م و٢٠١٨م لمواجهة تحديات شحة العملة المحلية في السوق وتغطية عجز الموازنة وهي الخطوة التي واجهها البنك المركزي في صنعاء بمجموعة من القرارات دفع ثمنها القطاع المصرفي حيث تعرضت البنوك وشركات الصرافة لعمليات المداومة والإغلاق ومصادرة كميات النقد من العملة المصدرة من قبل البنك المركزي في عدن.

لقد مثلت الكنتلة النقدية من الريال اليمني التي تم إصدارها في عدن بمقدار ترليون وسبعمائة مليار ريال خطورة كبيرة على الاقتصاد اليمني حيث زادت من حدة التضخم لاسيما وأن الإصدار النقدي لم يقابل بزيادة في الحصول على النقد الأجنبي أو تحسن في النشاط الاقتصادي يوازي كمية النقود المصدرة. ولجأت الحكومة اليمنية في عدن إلى استخدام الفئات المطبوعة من الريال اليمني لمواجهة النفقات المتزايدة للمرتبات لاسيما مرتبات المنتسبين للجيش والامن حيث يشهد هذا القطاع تضخماً كبيراً في أعداد المنتسبين إليه في حين لا توجد آليات رقابة لترشيد تلك النفقات والتدقيق فيها.

وإجمالاً فإن كل الخيارات الماثلة جراء الشروع في تطبيق قرار منع التعامل مع الفئات الجديدة من الإصدار النقدي الجديد الذي اتخذ مؤخراً مكلف ومن الصعب تطبيقه لاسيما في ظل الافتقار إلى مقومات التحول إلى العملة الالكترونية وأساليب الدفع والشراء الالكترونية في اليمن، وقد سبق وتم اتخاذ خطوات مشابهة في السابق لم يحالفها النجاح ناهيك عن أنه يمهد الطريق نحو سيناريوهات أكثر خطورة تتمثل في الشروع بإيجاد عملتين متميزتين القيمة في إطار البلد الواحد مع ما يمثله ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد اليمني، وينذر بخلق وضع اقتصادي وسياسي أكثر تعقيداً.

وسنحاول من خلال التالي استعراض التداعيات والآثار لتلك القرارات:

4 مؤشرات الاقتصاد اليمني، صادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي في يناير ٢٠١٩م، ص .

5 - الحوثيون يقررون تعويم أسعار مشتقات النفط، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٨/٠٧/٢٠١٥م شوهد بتاريخ ٠٢/٠١/٢٠٢٠م، على الرابط : <https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/7/28/> الحوثيون يقررون تعويم أسعار مشتقات النفط

6 انتشار العملة التالفة والممزقة يربك اليمنيين، عربي ٢١، بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٥م شوهد بتاريخ ٠٢/٠١/٢٠٢٠م، على الرابط: <https://arabi21.com/story/879983/> انتشار العملة التالفة والممزقة والتالفة يربك اليمنيين

• الآثار السلبية لقرار منع ومصادرة الفئات الجديدة من العملة:

عادة ما يكون دور البنوك المركزية هو الحفاظ على سعر العملة من التدهور لكن وفق سياسيات مدروسة تعالج جوهر المشكلة بعيدا عن ردود الأفعال وبالتالي فإن قرار منع الإصدار النقدي الحديث من العملة من قبل سلطات صنعاء يعد قرارا مضرا بالعملة وسوف ينتج عنه تداعيات سلبية على كافة المستويات الانسانية والاقتصادية والسياسية وغيرها ويمكن إيجاز أبرز تلك التداعيات كالتالي.

أولاً: التداعيات الانسانية:

- حرمان مئات الالاف من الموظفين المدنيين من مرتباتهم الشهرية فيمجرد اتخاذ قرار عدم التعامل بالفئات النقدية المصدرة من العملة توقفت الحكومة في عدن عن تحويل مرتبات الموظفين المدنيين الذين كانوا يتسلمون مرتباتهم منها بما فيهم المتقاعدين والعاملين في القضاء والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والموظفين في محافظة الحديدة وموظفي القطاع الصحي وغيرهم نظرا لشحة فئات الإصدار القديم مقارنة بفئات الإصدار الجديد المتوفرة وهو الامر الذي سيضاعف من معاناة آلاف الأسر من تلك الشرائح.
- ستؤدي هذه القرارات إلى مزيد من التراجع في سعر صرف الريال اليمني وذلك نتيجة انتقال كميات الفئات من الإصدار النقدي من العملة من مناطق سيطرة سلطات صنعاء إلى مناطق سيطرة السلطات في عدن وبالتالي سيزداد العرض وستقل قيمتها الامر الذي سينعكس على أسعار السلع وبالتالي مزيد من اتساع رقعة الأزمة الانسانية لاسيما مع تقشي ظاهرتي البطالة والفقر في المجتمع اليمني.
- شح السيولة المتوفرة من النقد القديم وعدم الثقة في المحافظ الالكترونية قد يؤجل بعض المساعدات النقدية او الحوافز المقدمة من المنظمات الدولية إضافة الى توقع زيادة كلفة النفقات التشغيلية للمنظمات العاملة في الجانب الانساني المحلية والدولية والمتمثلة في تكاليف التحويلات المالية وأجور النقل وأجور الخدمات وغيرها وبالتالي سيتضرر قطاع واسع من المجتمع اليمني الذي بات يعتمد على تلك المساعدات.
- معاناة الأسر اليمنية التي تمتلك أموال من الإصدار النقدي الجديد حيث تواجه صعوبة في الدفع مقابل النفقات الضرورية كدفع تكاليف العلاج والغذاء وقد شهدت المناطق الواقعة تحت سلطة صنعاء مئات القصص التي تعبر عن معاناة الأسر جراء امتناع التجار والمؤسسات الخدمية عن قبول الفئات الجديدة من العملة بناء على التوجيهات الصادرة من قبل السلطات في صنعاء.
- زيادة تكاليف التنقل للمواطنين اليمنيين بين المدن لاسيما بين مناطق الحكومة اليمنية في الشرق والجنوب وبين مناطق شمال وغرب اليمن حيث يشكل عدم التعامل بالفئات الجديدة قيودا إضافية أمام المسافرين في مواجهة تكاليف التنقل.
- ارتفاع تكاليف الإنفاق على الصحة والتعليم وغيرها من النفقات التي تتطلب انتقال الأشخاص من مناطق الجنوب إلى الشمال حيث يتطلب الباحثين عن الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات في صنعاء شراء فئات نقدية قديمة بكلفة أعلى وهذا يشجع على خلق بيئة ملائمة لسوق سواء للعملة المحلية وقد وصل سعر المبادلة بين العملة القديمة بالجديدة إلى مستويات غير متوقعة حيث يتم مبادلة مائة الف ريال من العملة الجديدة بـ ٧٨ الف ريال من العملة القديمة.
- سيؤدي القرار إلى شحة في المخزون السلعي مع ما يمثله ذلك من مخاطر على الامن الغذائي لاسيما وأن حوالي ٢٠ مليون نسمة (أي ٧٦ بالمئة من السكان) يعانون من الانعدام الغذائي الحاد في غياب المساعدات الانسانية الغذائية وفقا لأحدث تحليل للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) ويقدر التحليل أن ١٥.٩ مليون نسمة (٥٣ بالمئة من السكان) يعانون من انعدام الامن الغذائي الحاد بالرغم من استمرار المساعدات الغذائية الانسانية بما في ذلك ما يقرب من ٥ مليون شخص على حافة المجاعة في فئة المستوى الرابع في التصنيف الدولي (IPC) وتعتبر اليمن ضمن أكثر ثلاث دول في العالم تعاني من انعدام الامن الغذائي الحاد في العالم⁷. ومن المتوقع ان تتحدر أكثر الواردات السلعية جراء تطبيق هذا القرار يضاعف من التراجع الحاصل فعلا جراء الحرب حيث تشير احد بيانات الامم المتحدة إلى انخفاض الواردات التي تم التصريح لها بالدخول عبر مكتب الامم المتحدة لتفتيش المواد الداخلة إلى اليمن UNVIM انخفاض متوسط حجم الواردات الشهرية إلى ٢٦٢ طنا متريا عام ٢٠١٨م أي بنقص ١٨ بالمئة عن السنة السابقة و٢٥ بالمئة مقارنة بما قبل الحرب⁸.

7 - اليمن تقرير موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية، مرجع سابق ص٢.

8 - اليمن تقرير موجز يرصد الاوضاع الاقتصادية، مرجع سابق ص٥.

ثانياً: التداعيات الاقتصادية:

- تقود تلك القرارات إلى مزيد من التشطي والازدواجية في القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية حيث أصدر البنك المركزي في عدن وفي أول رد فعل على قرارات صنعاء تعميماً يوضح فيه أنه هو " الجهة الوحيدة التي يحق لها أن تمنح تصاريح إصدار عملة إلكترونية بحكم المشروعية الدولية لسلطاته، مؤكدا تداول الطبعة الجديدة في كل المحافظات " ⁹.
- يؤدي القرار إلى وجود سوق سوداء للعملة المحلية أثناء عملية مبادلة فئات الإصدار النقدي الجديد بالعملة القديمة فقد نجم عن هذا القرار عمليات مبادلة للعملة كبدت المواطنين والتجار الذين يمتلكون الفئات الجديدة مبالغ كبيرة وعلى سبيل المثال فإنه يتم مبادلة مائة الف ريال من العملة الجديدة بـ ٧٨ الف ريال من العملة القديمة.
- يعمل القرار على زيادة مستوى التفاوت في سعر الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى في كل من صنعاء وعدن وهذا يتيح للمضاربيين الاستفادة من هذا الوضع وبالتالي انتعاش السوق الموازنة " السوق السوداء " بعد أن كانت قد تراجعت إلى حد ما عقب تدخلات البنك المركزي اليمني في عدن وبيع الدولار للتجار من أجل الاستيراد للمواد الأساسية والمشتقات النفطية. وقد كان لتلك التدخلات نتائج إيجابية حيث ذكرت الغرفة التجارية الصناعية في عدن أن أسعار المواد الغذائية والأدوية تراجعت بنسبة تتراوح بين ٣٠-٣٥ ٪ عقب الوديعة السعودية وفتح الاعتمادات المستندية لتمويل استيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية¹⁰.
- دفع المواطنون إلى شراء العملة الأجنبية - دولار وسعودي وغيرها - للحفاظ على عملتهم تحسبا للمخاوف من بقاء فئات الإصدار النقدي الجديد بأيديهم مع ما يمثله ذلك من خطورة على سعر الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى حيث تفتقر اليمن للعملة الصعبة جراء انحسار مصادر النقد الأجنبي منذ بدء الحرب التي تشهدها اليمن.
- تعرض المواطنين والتجار الذين بحوزتهم تلك الفئات النقدية من المصدرة حديثا إلى خسائر مباشرة سواء من خلال نقص قيمتها في السوق او من خلال اللجوء إلى اكتنازها لأطول فترة ممكنة أو القيام بتهربها إلى مناطق سيطرة الحكومة في عدن.
- ارتفاع كلفة التحويلات للأموال سواء داخل اليمن او خارجها وبالتالي فقدان جزء كبير من الاموال سوف يستفيد منه المضاربون بالعملة و سينشط معه عمليات تهريب العملة بين المناطق المختلفة في اليمن حيث ستنشط عمليات تهريب العملات من الإصدار النقدي الجديد من المناطق الشمالية الغربية الواقعة تحت سلطة صنعاء إلى مناطق سيطرة الحكومة وبالمقابل ستنقل الفئات النقدية القديمة من العملة من المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة إلى صنعاء، وتشكل عمليات التهريب تلك خطورة عالية وكلفة يكبدها الاقتصاد اليمني وتنعكس على أسعار السلع والخدمات المقدمة للمواطنين.
- يؤدي القرار إلى زيادة تهريب العملة الأجنبية من الأسواق الواقعة تحت سيطرة سلطة صنعاء الى أسواق الجنوب والشرق للبحث عن سعر صرف أعلى.
- عودة ازمة السيولة من العملة المحلية في المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطات صنعاء نظرا لشحة الكميات من العملة النقدية القديمة وتلف جزء كبير منها.
- سيلجأ الكثير من الشركات والمصنعين للتعامل بالعملة الأجنبية " دولار، سعودي " لمواجهة تقلبات سعر الصرف مع ما يمثله ذلك من مخاطر على العملة المحلية.
- سيؤدي القرار في انعكاسات خطيرة على النشاط الاقتصادي حيث سيؤدي إلى مزيد من الانكماش الاقتصادي ومزيد من الركود الاقتصادي الامر الذي سيؤدي على توقف أنشطة اقتصادية في قطاعات عديدة ويتسبب في نقص حاد في الوظائف وانشطة القطاع الخاص وفرص العمل.
- ستؤدي إلى مزيد من الانكماش الاقتصادي نظرا لضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين جراء حرمانهم من استخدام الفئات من الإصدار النقدي الجديد من العملة التي بحوزتهم وأيضا صعوبة حصول التجار على الكميات الكافية من العملة القديمة لمبادلتها بالعملات الصعبة الامر الذي يجعل التجار يحجمون عن الاستيراد تحسبا لأي تطورات قد تحدث جراء هذه القرارات الامر الذي سيؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي في البلد وفقدان الوظائف وتراجع في معدلات دخل الفرد اليمني.
- أدى القرار إلى خلق حالة من الإرباك في السوق لدى الشركات والتجار حيث يعجز التجار والموزعين عن استرداد أموالهم من السوق نظرا لان العملة المتداولة كانت من جميع الفئات النقدية تتجاوز بكثير ما هو متوفر من فئات الإصدار القديم، مما سيؤدي لانعكاسات خطيرة على النشاط الاقتصادي ومزيد من الانكماش الاقتصادي

9 - تعميم صادر عن البنك المركزي اليمني في عدن، نشر في الشرق الاوسط بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٩م، شوهه بتاريخ ٠٢/٠١/٢٠٢٠م، على الرابط : «<https://aawsat.com/home/article/2049951/>» المركزي-اليمني»-يحذر-من-التعامل-بالعملة-الإلكترونية-الوهمية-للحوتيين

الامر الذي سيساهم في توقف أنشطة اقتصادية في قطاعات عديدة ويتسبب في نقص حاد في الوظائف وانشطة القطاع الخاص وفرص العمل. وقد بدأت بالفعل بعض المصانع وقف خطوط إنتاج نظرا لتعثر العملية البيعية بسبب شحة الكتلة النقدية المتداولة في المناطق الشمالية.

- نظرا لإحجام المواطنين عن الشراء جراء حرمانهم من استخدام الفئات من الإصدار النقدي الجديد من العملة التي بحوزتهم وأيضا صعوبة حصول التجار على الكميات الكافية من العملة القديمة لمبادلتها بالعملة الصعبة الامر الذي يجعل التجار أيضا يحجمون عن الاستيراد تحسبا لأي تطورات قد تحدث جراء هذه القرارات الامر الذي سيؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي في البلد وفقدان الوظائف وتراجع في معدلات دخل الفرد اليمني.
- سيؤدي القرار إلى تراجع في التحويلات المالية الخارجية من قبل المغتربين نظرا لارتفاع العمولات على التحويلات وشحة السيولة كما سيؤدي إلى اللجوء إلى التحويلات عبر شبكات التحويل المالي غير الرسمي " السوق السوداء" والتحويلات عبر الأشخاص.
- تعرض المواطنين ممن يمتلكون فئات نقدية من الإصدار النقدي الجديد إلى خسائر مباشرة حيث وجدوا انفسهم فجأة إزاء عملة غير مقبولة التداول وبالتالي فإنهم مضطرين لبيعها بأقل من قيمتها الحقيقية.

ثالثا: التداعيات السياسية

- سوف يتسبب القرار في مزيد من الانقسام السياسي بين أطراف الصراع في اليمن كما يشكل القرار تفويضا للخطوات الايجابية التي شرع فيها الطرفين من خلال تخصيص حساب للإيرادات الضريبية والجمركية في فرع البنك المركزي في الحديدة يخصص لدفع مرتبات الموظفين المدنيين بإشراف من الامم المتحدة.
- يعزز القرار من حالة التشرذم والانقسام الذي تشهده البلد حيث يمهّد الطريق للتعامل بعمليتين مختلفتين وهذا يشكل الأرضية الملائمة لأحداث انقسام واضح بين مكونات الشعب اليمني.
- يؤدي القرار إلى خلق عوائق إضافية للتقارب بين الأطراف المتنازعة في اليمن ويعيق اية خطوات نحو السلام في البلد ويزيد من تكلفة السلام.

• الخلاصة:

وخلاصة الامر فإن للقرار تبعات إنسانية واقتصادية واجتماعية وسياسية ولذا فإنه لا بد من النأي بالقطاع الاقتصادي عن الصراع من قبل كافة الأطراف فالدخول في حرب اقتصادية سيكون ضحيتها المواطن اليمني بالدرجة الاولى. إن معالجة هذه القرارات تأتي في إطار الحل السياسي الشامل الذي يفترض ان يتجه اليه اليمنيون بأقرب فرصة ممكنة إذ أن استمرار الصراع الحاصل في البلد يقود إلى مزيد من حالة التدهور على كافة المستويات ولا يوجد طرف كاسب باستثناء تجار الحروب والمنتفعين منهم.

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة وجود حل عاجل لتفادي مزيد من الخسائر الأكثر كلفة على المستوى الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي وما قد يترتب عليه من الدخول نحو مراحل أكثر عمقا من المجاعة ونقشي للأوبئة القاتلة والكوارث. ويقودنا استعراض التداعيات الكارثية لهذه القرارات إلى التأكيد على ضرورة تحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية في العدول عنها لما تسببه من إعاقة للنشاط الاقتصادي ومضاعفة المعاناة لحركة تنقل البضائع والسلع والنقود بين المحافظات اليمنية في وقت يعيش فيه المجتمع اليمني أسوأ حالات الفقر والركود.

ومن الالهية بمكان إعادة التأكيد على ضرورة العمل على توحيد قرارات السياسة النقدية وتحييد القطاع المالي والمصرفي من الصراع، وتداول العملة الوطنية دون قيود وفي إطار تسوية تضمن اتباع سياسات مهنية لإدارة السياسة النقدية والملف الاقتصادي برمته بحيث تكون مصلحة المواطن اليمني هي المعيار الوحيد أثناء رسم السياسات واتخاذ القرارات.

صادرة عن

فريق الإصلاحات الاقتصادية 15 يناير 2019م

فريق الإصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

ولعب الفريق منذ تأسيسه دورا مهما في تصويب السياسات الاقتصادية في اليمن من خلال تقديم العديد من الرؤى والمقترحات لصناع القرار اليمني الهادفة إلى تعزيز الإصلاحات الاقتصادية.